

الطوارئ
التعبئة العامة
وباء كورونا
قرارات وتعاميم
الأشخاص المعوقين
قضايا الإعاقة

من 26 حزيران إلى 11 تموز 2020

ديكادا (8)

بين الأزمة المعيشية وقرارات التعبئة العامة والحظر

- جلسة مجلس الوزراء في قصر بعبدا، بتاريخ 30 حزيران 2020، دعم القطاع التربوي. للاطلاع على المقررات [اضغطي هنا](#).
- جلسة مجلس الوزراء في 02 تموز 2020، تمديد إعلان التعبئة العامة لغاية 2 آب. لقراءة المقررات [اضغطي هنا](#).
- وزارة الداخلية: الغاء توقيت حركة السير في الشوارع والطرق ومواقف فتح واقفال المؤسسات الصناعية والتجارية في الأول من تموز. [اضغطي هنا](#).
- وزارة الصحة: تعميم الرقم 99، بتاريخ 30 حزيران 2020 يتعلق بجميع المسافرين القادمين حول كورونا. [اضغطي هنا](#).
- توصيات اجتماع اللجنة الوطنية للأمراض الانتقالية بتاريخ 6 تموز 2020. [اضغطي هنا](#).
- سلسلة إجراءات لوزارة الصحة العامة في مواكبة قرار الحكومة مرحلة فتح المطار والبلد. [اضغطي هنا](#).

نحو نظام حماية اجتماعية

بدعم من منظمة العمل الدولية واليونسيف في إطار مشروع أهداف التنمية المستدامة: تحويل الحوار الوطني من أجل تطوير نظام وطني شامل للحماية الاجتماعية في لبنان، ومشروع الشراكة لتحسين آفاق النازحين قسراً والمجتمعات المضيفة لهم: وظائف وتعليم شامل للاجئين والمجتمعات المضيفة في لبنان، وبرنامج شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن الحماية الاجتماعية الدامجة دعماً تقنياً إضافياً، بدأت سلسلة مكثفة من ورش العمل للخروج بنظام حماية اجتماعية دامج قائم على الحقوق في لبنان بعنوان عام يسعى إلى دعم إدماج وتمكين الأشخاص المعوقين. وقد انخرط "الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً" في ورش العمل، ضمن عدد من المحاور التي تضمنتها الخطة.

يبدو أن التخبط على المستوى الرسمي اللبناني قد بلغ أوجه، مع وجود حكومة عاجزة عن إنجاز أي شيء على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، لمواجهة الضائقة المعيشية التي يزرع المواطنون اللبنانيون تحتها عامة والفئات المهمشة والأكثر فقراً خاصة. ذلك ما شهدت عليه جلسة مجلس الوزراء المعقودة في قصر بعبدا بتاريخ 30 حزيران 2020... والتي اعتبر فيها رئيس الحكومة حيان دياب أن هناك "تضخيم الأزمة عبر الأخبار الكاذبة، وتجويع الناس، وقطع المازوت، والخبز، والكهرباء، والمواد الغذائية... لحسابات سياسية تافهة أمام مصلحة البلد واللبنانيين. ما يحصل معيب بحق كل اللبنانيين. على اللبنانيين أن يدركوا جيداً من يحاول تجويعهم، ومن يحرض، ومن يرتكب المعاصي والكبائر بحقهم. على كل حال، الحكومة اتخذت إجراءات عديدة لحماية الناس على المستوى الاجتماعي، وهذا الأسبوع سنستكمل توسيع لائحة المواد الغذائية والاستهلاكية الأساسية التي تدعمها الحكومة، لفك الارتباط بين سعر الدولار وبين أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية، ونكون قد وضعنا حداً لموجة الغلاء وتحكم التجار بالأسعار بحجة ارتفاع الدولار.

سنتابع هذا الموضوع بدقة، ونعلن عن المواد المدعومة وهي أكثر من 250 نوعاً من المواد الغذائية والاستهلاكية".

إلا شيئاً من ذلك لم يتحقق بالفعل، وهذه اللائحة المزعومة بالمواد المدعومة، إما أنها مجرد وهم آخر تواجه به الحكومة الفئات المهمشة، أو أنها توزع على مزاريب الفساد، لأن عدداً ضئيلاً من الأصناف يوجد في المحال والمتاجر تحت عنوان "مدعوم" وهو لا يختلف في أسعاره عن غير المدعوم!

أما الأخبار الأخرى التي اعتبرها كاذبة، فهي ليست كاذبة، ووحده المواطن المهمش يدفع الثمن!

الخط الساخن لكورونا في وزارة الصحة العامة

01/594459